



صورة: عدسة  
شاب دمشق

## نظام الإحالة المزدوجة

حالما يتم تأسيس شراكة، يتم إجراء اتصال بين أفراد الكادر المحلي للشريك والمنسّق المحلي للمركز. وعندما يصادف مزوّد الخدمة أحد الناجين الذين عانوا من العنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي في الصراع السوري، يقوم أحد أفراد كادره المحلي بإخبار الناجي عن خيار توثيق تجربته/تجربتها لدى المركز. وإذا أبدى الناجي اهتماماً، يقوم الكادر المحلي بعمل اتصال بين الناجي ومنسّق المركز. وتعتمد طريقة الربط بين المنسّق والناجي على الظروف الأمنية المحددة لذلك المكان ويتم تحديد ذلك على أساس كل حالة على حدة بالتعاون مع شريك الإحالة. وتتضمن خدمات دعم الناجين المنظمات الطبية والنفسية والمساعدة الاقتصادية ومنظمات الحماية.

### الإحالات إلى الشركاء

بالإضافة إلى تدريب المنسّقين على تقنيات تجنّب تكرار الشعور بالصدمة (نبش الجراح) وفقاً لمبدأ «لا ضرر ولا ضرار»، يهدف المركز إلى تلبية احتياجات الناجين بعد أن يخوضوا في العملية الصعبة لسرد تفاصيل الاعتداء خلال مقابلة التوثيق. وعلى الرغم من أن المركز ليس مجهّزاً لتقديم الدعم للناجين، يقصد المركز من الإحالات إلى منظمات أخرى أن يمكّن الناجي من الوصول إلى نوع الدعم الذي يحتاج إليه. وبعد المقابلة، يزوّد المنسّقون الناجي بمعلومات حول الموارد المتاحة القريبة ويساعدونه في الوصول إلى تلك الخدمات. ولكن، يقدّم المنسّقون توقعات واقعية حول تلك الخدمات، مع التوضيح بأن المركز لا يملك أي سيطرة على إمكانية تقديم الخدمات من عدمها. لا يمكن للمركز السوري أن يقطع وعداً لمن يقابلهم بالوصول إلى خدمات محددة، ويُفصح عن هذا بوضوح لهم. إلا أن

### ما هي الإحالة المزدوجة؟

يلتزم المركز السوري للعدالة والمساءلة بتوسيع وتحسين قدرته على توثيق انتهاكات العنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي، وفي ذات الوقت الحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية. وقد تم تصميم نظام الإحالة المزدوجة الخاص بالمركز لتيسير الوصول إلى الناجين مع ضمان قدرة منسّقي التوثيق على إحالة الناجين إلى خدمات الدعم عقب إجراء مقابلة التوثيق. يُحقق المركز السوري للعدالة والمساءلة هذا الهدف عبر إقامة شراكات محلية مع مقدمي الخدمات المستعدين للعمل مع المركز السوري على توثيق قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجنسدر)، حيث يتلقى المركز السوري للعدالة والمساءلة من مقدمي الخدمات الشركاء إحالات للناجين من انتهاكات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي الراغبين بتقديم التوثيق اللازم لعمليات العدالة، ويقوم المركز السوري بدوره بإحالة الأشخاص الذين تتم مقابلتهم من الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى مقدمي الخدمات الشركاء ليحصلوا على الدعم الطبي والدعم النفسي والاجتماعي. حيث يسمح نظام الإحالة المزدوجة المُتبع لكل من المركز السوري وشركائه بتقديم الدعم الشامل للناجين والناجيات.

### الإحالات إلى المركز السوري للعدالة والمساءلة

ويتواصل منسّقو المركز السوري مع مقدمي الخدمات، بما في ذلك المستشفيات والمنظمات الإنسانية، من أجل شرح مزايا الشراكة واستقطاب منظمات جديدة إلى برنامج الإحالة المزدوجة.

## الحوافز

على الرغم من قيام شركاء الإحالة في كثير من الأحيان بجمع شكل من أشكال التوثيق من الناجين (من قبيل السجلات الطبية)، إلا أن منسقي المركز يقومون بتوثيق أكثر عمقاً، بحيث يسبرون الحقائق التي يمكن أن تستنبط قراراً قانونياً بشأن ما إذا كان انتهاكاً قد حدث. ويستطيع شركاء الإحالة أن يساعدوا في توثيق هذه الانتهاكات لتوفير الاحتمالية لعملية العدالة التي يمكن أن تلفت الانتباه إلى العنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي وتردع استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب في صراعات مستقبلية. كما أن الإحالات تخدم مصالح الناجين: للناجين الحق في العدالة وجبر الضرر، حتى في ظل غياب آليات عدالة حالياً. وعلى الرغم من أن الفوائد المتأتية قد تكون غير مباشرة أو على المدى الطويل، فقد يرغب الناجون في اتخاذ أي خطوات يستطيعون اتخاذها للتأثير على الانتباه الكلي للتصدي لانتهاكات العنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي فضلاً عن احتمالية حصولهم على منافع شخصية مباشرة في المستقبل.

الموثقين يشرحون للأشخاص الذين تُجرى معهم مقابلات عن أنواع الخدمات التي قد تكون متوفرة لهم، ويربطوهم مباشرة بشركاء المركز السوري الذين سيحاولون تلبية احتياجاتهم.

## نطاق الشراكة

يتم تزويد شركاء الإحالة بمعلومات حول رسالة المركز وإجراءات السرية والموافقة المستنيرة والمنهجية ليتمكنوا من توفير معلومات للناجي حول غايات وعملية التوثيق. ولا يكون شركاء الإحالة ملزمين بجمع وثائق نيابة عن المركز أو تزويد المركز بالوثائق التي قاموا بجمعها. وإنما كل ما يقوم به شريك الإحالة ببساطة هو عمل الاتصال بين الناجين ومنسق التوثيق. وقد يشعر الناجي بالخوف أو الإكراه على قبول أي شيء يطلبه منهم الكادر المحلي لشريك الإحالة. وبالتالي، يجب أن يحرص شريك الإحالة على الوضوح بأن الخيار يعود إلى الناجي سواء في المشاركة أو عدم المشاركة أو حتى في الاتصال مع المركز، وبأن مشاركة الناجي في التوثيق الخاص بالمركز ليس شرطاً مسبقاً لحصوله على الخدمات.

في حين قد يقوم بعض الشركاء بتقديم أنواع أخرى من الوثائق إلى المركز السوري مباشرة، إلا أن ذلك ليس أحد الشروط المترتبة على شركاء الإحالة المزدوجة.